## ملف الندوة

## العراق في الاستراتيجية الصينية

## م.م حيدر علي حسين مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

يمكن دراسة استراتيجية الصين تجاه العراق من خلال تسليط الضوء على توجهات السياسة الصينية نحو الشرق الاوسط لكون العراق جزءا مهما من هذه المنظومة لما له من مكانة جيو ستراتيجية واقتصادية .

ولا بد لنا ان نقول ان السياسة الخارجية الصينية تولي اهتماما كبيرا لمنطقة الشرق الاوسط باعتبارها امتدادا استراتيجيا لمناطق محيطة بالصين ، اذ حرصت الصين على اقامة علاقات صداقة وتعاون مشترك مع دول منطقة الشرق الاوسط العربية ومنها بالتاكيد العراق ، ومع ذلك فان الدول العربية لازالت غير قادرة على تطوير علاقاتها مع الصين بحيث يكون لها تاثير على توجهاتها السياسية الخارجية

ولا بد ان نشير الى ان الصين تمتلك مدخلات قوة تؤهلها لاحتلال مكانة مهمة على سلم القوى الدولي وتاثيرا اكيدا في السياسة الدولية فمن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية حيث حقق بشكل سنوي نموا اقترب من 8-9%، كما أن الصين تحتفظ بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الاميركي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة ومن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين مليارا وثلاثمائة مليون نسمة وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني اكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين

ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا وذلك حسب التقارير الأميركية. وفي ظل مقومات القوة العظمي التي تملكها تسعى الصين لاقامة منظومة علاقات وتحالفات ستراتيجية لخدمة مصالحها وتثبيت موقعها في النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية. وينبغي ان نذكر هنا الى ان الصين تعمل على توظيف النجاحات الاقتصادية كمخرجات تدعم حركتها السياسية على المستويين الاقليمي والدولي والوصول بها الى قوة عظمى في اسيا ومن ثم على المستوى العالمي ،وفي ظل انتهاء الحرب الباردة وتزايد الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، تطلعت الصين الى القيام بدور فاعل في دعم القضايا العربية على المستوى الدولي كجزء من ستراتيجية للتقارب واستقطاب الاطراف اليها وتقليل اثر الهيمنة الامريكية وكانت قضية العراق ضمن اولويات السياسة الخارجية الصينية، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال العالم العربي حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة دون ان تغفل علاقاتها مع الولايات المتحدة فهي تدرك ان الاخيرة هي القوة الاولى عالميا على مختلف المستويات.

وتجدر الاشارة الى ان الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة العربية و الشرق الاوسط انطلقت من عدة محاور ويمكن ايجازها في ---

1- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية

2- استفادة الصين من النفط والغاز العربي ( الطاقة ) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

- 3- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.
- 4- فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كاستراتيجية إنسانية عامة.
- 5- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.

ان هذا التوجه الصيني نحو المنطقة العربية لا يعني انها تنظر الى كل دولها برؤية واحدة ، ونحن بصدد الحديث عن العراق في الاستراتيجيات الدولية وبالتحديد الاستراتيجية الصينية يجب ان نذكر ان العراق يحضى باهمية وموقع خاص في هذه الاستراتيجية وفي السياسة الصينية بشكل عام وتتبع هذه الاهمية من عدة معطيات اساسية جعلت من العراق محور توجه واهتمام السياسة الصينية ، وتاتي هذه الاهمية ضمن اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي ، فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مميزة ومهمة في اولويات هذه السياسة الصينية لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي وثروة العراق الهائلة وموقعه الاستراتيجي في قارة اسيا وعلاقاته مع قوى دولية مؤثرة في توجهات السياسة الصينية كالهند واليابان ودول الخليج والدور العراقي المؤثر في السياسات الاقليمية في منطقة باتت محط انظارالقوى الدولية وتنافس اقطاب القوة الدولية للهيمنة عليها لذا حرصت الصين على توطيد علاقاتها مع العراق في شتى المجالات.

وتجدر الاشارة الى ان الصين تبنت سياسة واضحة من الشان العراقي وقامت الاستراتيجية الصينية بالاستفادة من الحرب العراقية – الايرانية من خلال استثمار

الازمة لبيع السلاح لطرفي الصراع وهذا يشير الى تغليب المصلحة على الجانب المبدئي وهي السمة التي تميزت بها سياسة الصين ازاء الشان العراقي .

لقد عملت الصين على الموازنة بين مصالحها مع العراق والتزاماتها ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اهم العوامل المؤثرة في سياسة الصين الدولية فالاستراتيجية الصينية في المرحلة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي والحرب على العراق عام 1991 ركزت على عدم التصادم المباشر وتقاطع المصالح مع الولايات المتحدة التي طرحت مفهوم النظام الدولي الجديد .فلم تختلف الاستراتيجية الصينية عن غيرها من استراتيجيات القوى الكبرى في تشخيصها لخصائص المرحلة الجديدة التي اعقبت الحرب الباردة ،

وفي هذه المرحلة استحوذت سياسات الولايات المتحدة تجاه العراق و منطقة الخليج ، وآفاق مستقبلها ودورها في الشرق الأوسط على استراتيجية الصين ازاء العراق وعموم منطقة الخليج ، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأميركية وتزايد التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، ويدفع الصين لتجنب أي صدام مع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وكذلك فان الاستراتيجية الصينية تقوم على ضمان وحماية المصالح العليا للدولة وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا حسب الكثير من الاستراتيجيين الصينيين، وتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقة ادى الى تراجع في توجهات الصين الاستراتيجية نحو العراق او بالاحرى تراجع دور العراق في الاستراتيجية الصينية بعد ان قادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضده لاخضاعة للشرعية الدولية كما لم تكن لدى الصين الرغبة بالتورط عسكريا في العراق وفي منطقة الخليج العربي .

ولابد ان نذكر هنا ان العراق قد تبنى سياسة في تلك المرحلة للتقارب مع قوى دولية كبرى يمكن ان تؤدي دورا في مواجهة سياسة الولايات المتحدة من خلال تقديم

الاغراءات الاقتصادية وبالذات النفطية وكان في مقدمة هذه القوى الصين الساعية الى تعزيز النمو الاقتصادي ، الا ان الصين اختارت الاستظلال بسياسة القوى العظمى والابتعاد عن اثارة مخاوف الولايات المتحدة من توجهاتها السياسية ، فالصين ادركت ان عليها الانتظار للوصول بعملية البناء الداخلي الى مراحل متقدمة فهي تدرك ان الوضع الدولي لن يستمر كما هو فحتى القوة العظمى الوحيدة ستظل بحاجة إلى شركاء استراتيجين معها وعندها يمكن ان تطرح الصين نفسها كشريك قادر على تحمل اعباء الزعامة. ومن الواضح ان الصين تميل في ستراتيجيتها ازاء العراق الى اتخاذ موقف وسط يكسبها منافع عديدة اولها الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة على قدر من التفاهم والاستقرار وعلى جانب اخر يضمن لها استقرار مصالحها مع العراق ، وهكذا استطاعت الصين استثمار متغيرات البيئة الدولية لصالحها من خلال سعيها لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية فهي تملك رؤية خاصة عن النظام الدولي ودورها في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية وتوازنات القوى الجديدة كذلك من خلال ابراز استقلالية قرارها السياسي وتبني مواقف دولية يمكن ان تمثل خروجا عن الاجماع الدولي .

وتجدر الاشارة الى ان عمق الروابط والعلاقات العراقية الصينية وامتدادها الى حقب تاريخية طويلة لم يوفر الدفع الكافي للسياسة الصينية لتبني قرارات استراتيجية تجاه العراق بالدرجة التي يمكن ان توصف باستراتيجية صينية فاعلة فيما يخص الموضوع العراقي الا ان هذا لم ينهي وجود توجهات سياسية صينية تجاه تعزيز العلاقات مع العراق كجزء من علاقات الصين مع المنظومة العربية وبدافع اقتصادي ، فالتطورات الاقتصادية وتجارب التحديث كان لها فعلها في تنامي حاجة الصين الى الطاقة وبالاخص النفط وهذا يعني ان الصين ستكون في مقدمة الدول المتنافسة في ميدان الطاقة مستقبلا .

لقد زاد استهلاك الصين من النفط بمعدل 6% ليصل الى 177 مليون طن في العام 2005 بزيادة 9 مليون طن سنويا .كما يتوقع المحللون أن تتضاعف حصّة الصين من الاستهلاك النفطى العالمي لتصل الى 14% خلال العقد القادم. و تتوقع ادارة الطاقة الأمريكية ان يصل معدل استهلاك الصين للنفط الى 9.4 مليون برميل يوميا بحلول العام 2025، و هو تقدير يرى بعض خبراء الطاقة انه تقدير محافظ وهذا يعنى ان النفط سيكون له اثر كبير في تحديد استراتيجية الصين المستقبلية وفي هذا الشان يبرز العراق كمصدر مهم للنفط يمكن للصين الاعتماد عليه كمصدر مجهز لذا فقد شغل العراق مكانة متزايدة الاهمية في الاستراتيجية الصينية ضمن دائرة الدول التي يمكن ان تكون المجهز الامن للنفط الى الصين ، الا ان سياسات الولايات المتحدة وقرارات مجلس الامن في ظل الحصار الذي كان مفروضا على العراق حد من امكانية توريد النفط العراقي الي الصين كما ان العراق لم ينجح في استمالة المواقف السياسية الصينية لصالحه في مجلس الامن حيث ان الصين رسمت استراتيجيتها تجاه العراق في ضوء ما يمكن ان تحصل عليه من مكاسب من الاخرين كما ان حجم المصالح والعلاقات الصينية الامريكية وتاثير السياسة الامريكية في توجهات الصين الخارجية كان له اثر بارز في جعل الصين غير مستعدة لتبنى مواقف معارضة لسياسة الولايات المتحدة من الشان العراقي وهذا يعني ان المصالح تاتي في المقام الاول من حيث التاثير في الاستراتيجية الصينية ازاء العراق.

وفيما يتعلق باستراتيجية الصين تجاه العراق منذ عام 2003 وما بعدها من تطورات يمكن ان نشير الى ان الموقف الصيني الدائم تمثل في الجنوح للسلام وتغليبه وايجاد حل سياسي للمسألة العراقية فصانع القرار الصيني ادرك حجم التداعيات التي يمكن ان تتاثر بها الصين نتيجة السياسة الامريكية تجاه العراق نظرا لاتساع دائرة مصالح الصين كدولة كبرى ، فأي حدث هام يقع في اي بقعة من بقاع العالم فسيترك اثاره على الصين اقتصاديا أو سياسيا ، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومنطقة الشرق الاوسط في تعزز مستمر ، فلم يقتصر ذلك على الجانب التجاري، بل تقوم الصين

بتوريد الايدي العاملة لها . عدا ذلك فالصين تستورد من المنطقة ما يعادل مليوني برميل نفط يوميا ، ففي حال ارتفاع سعر البرميل الواحد 5 دولارات أمريكية بسبب تداعيات تصادم السياسات والنواقف والتوترات، فيعنى ذلك خسارة الصين لما يقدر ب عشرة ملايين دولار من العملة الصعبة كل يوم . كما ان هيمنة الولايات المتحدة على العراق تعنى امكانية قطع طريق المواصلات البحرية الصينية عبر الخليج كما يمكن ان تؤثر تداعيات سياسة القوة الامريكية على الاقتصاد الصيني مع المنطقة من خلال توقف المشاريع التي تتعهد بها الصين في الشرق الأوسط ؛ وانخفاض دخل العملات الصعبة إضافة إلى زيادة نفقات البترول المستورد ، مما يترتب على كل ذلك تراجع الفائض في موازنة المدفوعات الدولية ، الأمر الذي يؤثر سلبا على زيادة احتياطي النقد الأجنبي في الصين، لذا كانت استراتيجية الصين في هذه المرحلة بالذات تتركز على الدفع باتجاه الحلول السلمية للازمة العراقية الامريكية وضمان مصالحها لابعد الحدود من خلال العمل على منع انجرار اطراف الازمة لمزيد من التصعيد ، الا ان مواقف الصين وباقى الدول الكبرى الاخرى لم تقف حائلا امام توجهات السياسة الامريكية ومشروعها في العراق، وهكذا ادركت الصين التحديات التي بدات تواجه مصالحها وامنها القومي بعد احتلال العراق ، ويمكن القول ان استراتيجية الصين تجاه العراق في هذه المرحلة قامت على معايشة الوضع العراقي واتخاذ اجراءات سياسية تتلائم مع هذه الفترة المليئة بالتقلبات ، كان عليها لزاما العمل على الوقاية من مخاطرها والتمسك بالفرص على خير وجه ادراكا منها لردود الفعل الامريكية المحتملة حيال سياستها في العراق ودورها في الشرق الاوسط نظرا لما تمثله هذه المنطقة من اهمية في الاستراتيجية الامريكية ومن خلال تحليل السلوك الصيني يتبن ان الصين غير مستعدة للتخلي عن علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية مقابل دور محدود ومعارض للهيمنة الامريكية .

لقد أدركت الصين إن استمرار عدم التوازن بين أقطاب النظام الدولي و زيادة الاعتماد على القوة العسكرية قد يؤدي إلى التأثير على مصالحها الاستراتيجية

والاقتصادية ، وخير مثال على ذلك الإدراك هو استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية إزاء العراق بالإضافة إلى زيادة تواجدها الاستراتيجي العسكري في قارة آسيا. وهذا الأمر يدفع الصين إلى إحداث التغيير في دورها كقوة عسكرية عالمية. لذا فان الصين قد حددت معالم استراتيجيتها الجديدة تجاه العراق انطلاقا من سعيها لتولى مكانة مميزة في النظام الدولي وكي تسهم بشكل فاعل في اعادة صياغة التوازنات الدولية في المرحلة التي اعقبت الحرب على العراق وتغيير موازين القوى الدولية، وفي هذا الصدد بدات الصين بسياسة انفتاح عالمي على القوى الاخرى للحد من الهيمنة الامريكية التي تعيق طموحاتها المستقبلية ولا بد ان نذكر ان العراق كان على راس اولويات الاستراتيجية الصينية باعتبار المرحلة فرصه سانحة من خلال الظروف الإقليمية والدولية لان تجعل من الصين قوى عظمى ذات نفوذ عالمي واعتبرت الصين ان العراق يعد مركز ثقل اقتصادي مهم بالنسبة لقطاع الاستثمار الصيني علاوة على سعى الصين لاحياء الاتفاقيات النفطية مع العراق والتي ابرمت في عهد النظام السابق ولم تتوقف مساعي الصبين في زيادة التقارب مع العراق من خلال الدخول في شراكات تجارية ضخمة فالعراق يمثل سوق رائجة للبضائع والصناعات الصينية ، وعلى صعيد اخر فتحت الصين الطريق امام العراق للدخول في شراكات امنية وتعاون استراتيجي في المجال الامني حيث تمكنت الصين من ابرام عقد معدات فنية صينية قيمتها 100 مليون دولار مع العراق ،وتسعى الصين من خلال استراتيجيتها تجاه العراق الى الحصول على عقود لشركاتها في كافة مجالات العمل في العراق منها النفط والبناء وكذلك الطرق والجسور ، ولتطوير علاقاتها مع العراق وبغية استرضاء الولايات المتحدة فقد اتخذت الصين قرارا باعفاء 80% من الديون المستحقة على العراق ، وعلى الصعيد السياسي فان استراتيجية الصين تجاه العراق تنطلق من دعم وتاييد الحكومة العراقية والعملية السياسية الجارية في العراق والحفاظ على وحدته واستقراره. وكما اشرنا سابقا الى ان العراق يحتل مكانة متميزة على سلم اولويات الاستراتيجية الدولية للصين في الحقبة التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة وصولا الي المرحلة الراهنة، وهذه الاهمية لا تتبع من حاجة الصين المتزايدة للنفط والطاقة وامكانية اسهام العراق في توفيرها بشكل ميسر للصين وليس فقط الجانب التجاري والاقتصادي ، فالصين اصبحت تمثل محور التحالفات في اسيا فضلا عن تحالفاتها وعلاقاتها مع القوى الكبرى الاخرى حيث تسعى بكين لاقامة محاور تحالفية مع القوى الصاعدة في النظام الدولي وكذلك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة اقليميا و منها العراق الذي يمتاز بدور اقليمي مستقبلي في منطقة الخليج والشرق الاوسط

وعلى الرغم من المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الا ان التنافس قائم بينهما من خلال سعي كل طرف لتطويق نفوذ الاخر لذا فان الصين تتبنى استراتيجية انتهاز الفرص للتاثير في السياسة الامريكية منم خلال استغلال حاجة الولايات المتحدة للدعم الدولي والشراكة معها في اعادة صياغة ملامح النظام الدولي وتحمل اعباء الزعامة العالمية ولكن بالقدر الذي تسمح به ، للولوج في مناطق نفوذ الولايات المتحدة والاستفادة منها قدر الامكان .

وفي المحصلة يمكن القول ان المتغير الامريكي يبقى عاملا اساسيا ومؤثرا في الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق الا انها اي الصين تسعى الى تطوير علاقاتها مع دول ذات اهمية في العالم لضمان مصالحها الحيوية في ولا شك ان العراق يقع في مقدمة هذه الدول نظرا للمقومات التي يمتلكها والتي تعد ذات اهمية بالغة في الاستراتيجية الدولية للصين